

الصين: الاستقطاب الاجتماعي والسياسي لبرنامج التحديث والإصلاح 1978 - 1989

متروك هابس الفالح
قسم العلوم السياسية
جامعة الملك سعود

مقدمة

تمر هذه الأيام وقد انقضى أكثر من عشر سنوات على برنامج التحديث والإصلاح الصيني، والذي استهل بنهاية عام 1978م بتوجيه ورعاية من «Deng Xiaopeng» الذي عاد إلى السلطة في عام 1977م بعد أن تمّ حسم الصراع على السلطة مع «عصابة الأربعة». هذا البرنامج، والذي كان بدوافع سياسية واقتصادية وعسكرية (Barnett & Clough, 1986)، يتضمن إجراء تحديثات وتعديلات في الأبعاد الاقتصادية (الصناعة والزراعة) والعسكرية (الدفاعية) والعلمية والتكنولوجية (Congressional Quaryesly, 1980: 332-34). إن عملية التحديث والإصلاح، بأبعادها الأربعة، تعني أنها، في سياق سيرورتها الفعلية، تؤثر بشكل كبير على البنية الاجتماعية⁽¹⁾ والهيكل الاقتصادية والثقافية والسياسية. وتعيد، بالتالي، صياغة العلاقات بين القوى في الدولة والمجتمع على محاور الاقتصاد والسياسة والإيديولوجيا في بلد، وهو الصين، صيغت علاقاته تلك على مدى العقود الثلاثة الماضية ارتكازا على نمط من التنمية يؤكد بناء مجتمع المساواة.

الغرض من الدراسة وأهميتها

إن متابعتنا لما يجري في الصين، انطلاقا من التخصص الأكاديمي، كان

أحد الحوافز القوية وراء القيام بهذه الدراسة، إن هذه الدراسة، وهي تهدف إلى التعرف على العلاقة بين برنامج التحديث والإصلاح والقوى الاجتماعية والسياسية ومواقفها من ذلك البرنامج، تلاحظ أن معظم الدراسات السابقة، باستثناءات قليلة (Whyte, 1986; Mason, 1984) كانت منصبة على الصراع السياسي على مستوى القيادة وصلته ببرنامج الإصلاح، أو على المشاكل المصاحبة لذلك البرنامج بشكل عام، إن هذه الدراسة تحاول سد النقص في مثل تلك الدراسات وذلك بالتركيز على ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي والسياسي بشكل أكثر شمولاً من حيث معالجة الظاهرة وملاحظتها في مستويات عديدة، وربطها بعوامل ومتغيرات محددة؛ لذلك تتوقع الدراسة، وهي تحاول تطبيق نظرية التحديث، أنه سيكون لنتائجها أهمية نظرية (دعم أو تعديل أو رفض النظرية)، ومعرفية (تراكم معرفي عن التجربة الصينية)، وعملية (تفهم صانعي القرارات، في الدول التي تمر في ظروف مشابهة للآثار السياسية والاجتماعية لقوى التحديث والإصلاح).

مشكلة البحث:

إن هذه الدراسة وهي تركز على أحد جوانب العلاقات الجديدة التي أثر في صياغتها برنامج التحديث والإصلاح، تعالج مسألة محددة وهي الاستقطاب الاجتماعي والسياسي، والمتمثل ببروز قوى ومجموعات متعارضة في مواقفها تجاه التحديث والإصلاح سواء في بداياته أو سيرورته أو نهاياته وأهدافه انطلاقاً من تضررها أو انتفاعها، وبشكل أكثر تحديداً يمكن صياغة المشكلة على النحو التالي:

هل أدى برنامج الإصلاح والتحديث إلى بروز قوى ومجموعات ذات مواقف متباينة من ذلك البرنامج؟ وهل هناك علاقة بين تلك القوى ومواقفها من جهة ومصالحها المتضررة أو المنتفعة من جهة أخرى؟ وهل هذه المصالح مصالح مادية أو أيديولوجية أو نفوذ (اجتماعية وسياسية)؟ وهل للبعد الجيلي إضافة إلى التنشئة الاجتماعية أثر في تلك المواقف؟ وأخيراً، هل هذه القوى الاجتماعية (الاستقطاب الاجتماعي والسياسي) تتواجد في مستويات عديدة أو محصورة في أحد المستويات؟.

الإطار النظري والمنهجي:

تستهدي هذه الدراسة بنظريات التحديث التي يؤكد أنصارها على أن إدخال

قوى التحديث في المجتمعات غير الغربية المتخلفة (النامية) يؤدي إلى حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية ذات أبعاد سياسية (Levy, 1966; Eisenstadt, 1966; Huntington, 1968; Black, 1966; Kautsky, 1972; Finkle, 1972 & Gable, 1971).

إن ما يهمنا من هذه النظريات هو تأكيدها على أن عملية التحديث ينتج عنها خلخلة وتحول في البناء الاجتماعي نتيجة لتغيرات منها الزيادة في التخصص، وتقسيم العمل، والتمايز الوظيفي، يؤديان بالتالي إلى بروز قوى اجتماعية متصارعة ومتضادة. في هذا السياق يقول S.N. Eisenstadt:

[إن التحديث الذي يستلزمه أو يتبعه تحولات متواصلة في جميع القطاعات (المجالات) الكبرى من المجتمع، يعني أنها، بالضرورة، عمليات تشمل الإزاحة والهدم مع النمو المتواصل للمشاكل والانقسامات والصراعات الاجتماعية بين مجموعات مختلفة، وحركات احتجاج ومعارضة للتغير (Eisenstadt, 1966: 20)].

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مؤداها: أن تبني برنامج التحديث والإصلاح وسيروته الفعلية في الصين، وهو البلد الذي كان في الفترة ما بين 1950- 1977 يسير وفقا لتوجهات اقتصادية وأيديولوجية وسياسية تؤكد المساواة، غالبا ما يؤدي إلى ظهور مشاكل وقضايا عديدة وكذلك خلخلة في البنية الاجتماعية كلاهما يميل إلى إحداث استقطاب المجتمع الصيني إلى مجموعات وقوى تتواجد في مستويات عديدة، وتتبنى مواقف متباينة ومتعارضة من برنامج التحديث انطلاقا من انتفاعها أو تضررها المادي، أو الأيديولوجي أو نفوذها الاجتماعي والسياسي أو تأثرا بتجربتها السياسية السابقة أو تنشئتها الاجتماعية وعلاقتها بالبعد الجيلي (العمرى). رغم أن مفهوم الاستقطاب الاجتماعي يعني، بشكل عام، ظهور «مجموعة من الأغنياء القلة والفقراء الكثرة» (Perlmutter, 1971: 309) إلا أننا في هذه الدراسة نركز على الاستقطاب الاجتماعي والسياسي والذي نعني به: بروز قوى اجتماعية (فئات) عديدة وفي مستويات مختلفة وذات مصالح متباينة سواء على مستوى محور الغنى - الفقر أو على مستوى الأيديولوجيا أو المؤسسة والقطاع أو الإقليم الذي تنتمي إليه. تلك المجموعات عادة ما تتبنى مواقف متعارضة، وفي أحيان متصارعة من برنامج التحديث لها انعكاسات وأبعاد سياسية سواء أخذت

شكل الصراع السياسي المفتوح على مستوى الأجندة في القمة (النخبة)، أو أخذت أشكالاً صراعية أخرى في مستوياتها الأخرى.

إن هذه الدراسة، وهي تلاحظ الاستقطاب الاجتماعي والسياسي بمنهج «أمبريقي» تحليلي يوظف المؤشرات الإحصائية أو الحديثة (الأحداث) أو الاتجاهات، سوف تعالج الظاهرة في أربعة محاور أساسية: أولاً، على مستوى القيادة والحزب والحكومة؛ ثانياً، على مستوى الإصلاحات الاقتصادية وعلاقتها بمحور الفقر والغنى. ثالثاً، على مستوى المؤسسة الدفاعية والعسكرية؛ رابعاً، على مستوى المثقفين والطلبة، وأخيراً فإن خلاصة الدراسة سوف تحتوي على أهم النتائج والاقتراحات التي نوصي بتنفيذها مستقبلاً.

أولاً: الإصلاح والاستقطاب على مستوى القيادة (الحزب / الحكومة / البيروقراطية)

كتب Phillips (1980: 45) مقالة ورد فيها عبارة تنص على أنه «باستطاعة واحدٍ ما القول بأن (الصراع / النزاع) المتعلق بالتحديث قد انتهى في عام 1978، وبعد ذلك الحين، فقد أصبحت الصين منخرطة في اقتصاديات التحديث». إن فيلير في هذه العبارة يركز على مسألة الصراع على السلطة، والتي تمت بين عامي 1976 و 1977م بين أنصار Den Xiaopeng المؤيدين للتحديث ومعارضيه، لكن حسم الصراع آنذاك لايغني أن كل المجموعات والقوى داخل الحزب والحكومة قد أصبحت موالية ومؤيدة للإصلاح، وفي المقابل فإن المجموعات المؤيدة للإصلاح لم تكن بذلك الواضوح وإنما تحتاج إلى تطور و بروز مع «تجذر» برنامج الإصلاح نفسه. تتفق مقولة Phillips وأقوال بعض القادة الصينيين البارزين الذين ينفون وجود خلاف داخل القيادة الصينية من حيث وجود قوى محافظة في مواجهة برنامج الإصلاح. في هذا السياق يقول الزعيم الصيني البارز وقائد الإصلاح D. Xiaopeng: «حيث الأمر يتعلق بالإصلاحات فإن الصين ليس فيها من يدعوون بالمحافظين، وإن سياسات الإصلاح مقبولة بالإجماع من قادة البلد وكذلك من شعبه»⁽²⁾ غير أن نظرة فاحصة لمجريات الأوضاع في الصين، وكذلك لأدبيات التحديث والإصلاح سواء أكانت صينية المصدر أم غيرها، تفصح عن مؤشرات بوجود تعارضات ومجموعات متباينة داخل القيادة الصينية في مواقفها من برنامج الإصلاح والتحديث (Moody, 1988: 136).

إن تحليل الأحداث البارزة التي وقعت بين عامي 1980 و 1989، يعكس في واقع الأمر انقساماً في القيادة الصينية العليا بين مجموعتين على الأقل: مجموعة إصلاحية بقيادة وزعامة Deng Xiaopeng و Zhao Ziyang، وبين مجموعة محافظة بقيادة Lipeng, Chen Yun من جهة أخرى، ذلك أنه وإن استطاع الزعيم الصيني Deng Xiaopeng ومجموعته الأكثر إصلاحية أن تتخلص وتصفى العناصر اليسارية المتطرفة ذات الصلة بالثورة الثقافية، إلا أنهما لم يستطعا تصفية العناصر التي فضلت الاتجاه الأكثر حذراً (المحافظ) (Harding, 1986: 26; Moody 1988: 138) إن الإرباك والتردد الذي صاحب الحملة ضد ما أطلق عليه التلوث الروحي في الفترة بين 1983-1985 يعكس الانقسام بين المجموعات الإصلاحية من جهة والمجموعات المحافظة من جهة أخرى، وبغض النظر عن الأسباب وراء الحملة المناهضة للتلوث الروحي فإنها استغلت من قبل تلك القوى، فالقوى (الكوادر) المحافظة وجدت فيها طريقاً للتعبير عن عدم رضاها تجاه التوجهات الإصلاحية (Moody, 1988: 139). في هذا السياق فإن سقوط Yaobang، نتيجة لتوجهاته المؤيدة للإصلاحات الليبرالية التي نادى بها الطلبة عام 1986، يمكن أن يفسر على أنه نتيجة للصراع بين تلك المجموعتين.⁽³⁾ إن النقطة المهمة هنا هي أن الجدل الذي ثار حول التلوث الروحي، والذي يعكس تخوفاً لبعض العناصر من التأثير السلبي للرأسمالية على الصين، يوضح أن وجهات النظر تعكس انقساماً داخل القيادة الصينية بين جماعة الإصلاح والجماعة المحافظة، وإن الجدل الدائر يمثل منعطفاً من قبل الإصلاحيين للمساومة مع المحافظين (Wu, 1988: 155-56). إن الانقسام داخل الحزب والحكومة بين الإصلاحيين والمحافظين يبدو أكثر وضوحاً عندما ننظر إلى «تجذر» الإصلاح في أبعاده وخاصة الاقتصادية منها. قبل صيف 1988 كان توجه الزعامة الصينية نحو مزيد من الإصلاحات الاقتصادية وخاصة الإسراع بإصلاح الأسعار والأجور، وذلك انطلاقاً من أهمية القضاء على الازدواجية في القوى التي تتحكم في الأسعار والأجور، وذلك بإعطاء دور أكبر لقوى السوق في التحكم بتلك المهمة. غير أن ازدياد المعارضة من جانب المحافظين داخل الحزب والحكومة للآثار السلبية لهذا التوجه، كالارتفاع الحاد في الأسعار والتضخم الذي يصل أكثر من 20% والفساد الإداري، أدى بالمجموعة الإصلاحية إلى إعادة ترتيب الأولويات⁽⁴⁾. إن قرار اللجنة المركزية في اجتماعها الثالث المنعقد في الثلاثين من سبتمبر 1988، والذي كان حازماً وواضحاً، أكد استقرار النظام الاقتصادي كأولوية، وتأجيل إصلاح الأسعار والأجور حتى خمس سنوات قادمة⁽⁵⁾. إن القرار يعني أن

الإصلاحيين قدموا تنازلات للمجموعات المحافظة داخل القيادة الصينية، والتي تركزت على المشاكل المتعلقة بالتوجهات الإصلاحية⁽⁶⁾. إن الملاحظة الأساسية على تلك الفئات القيادية المتباينة في مواقفها من برنامج الإصلاح هي أن الخلفية السياسية والأيدولوجية لها أثر في تشكيل تلك المواقف، ذلك أن أبرز مؤيدي الإصلاح يشتركون في سمة عامة وهي أنهم كانوا من الأشخاص الذين تعرضوا للعزل السياسي Prosectution أثناء الثورة الثقافية الصينية.

إن ملاحظة سريعة لملف القادة الصينيين يشير إلى أن كلاً من Deng Xiaopeng و Zhao Ziyang و Hu Qili و Yao Yilin، وهم من أبرز القيادات الصينية، وكذلك كلا من Wani Li و Yang Shangkun و Wu Xuegian و Hu Yaobang وهم عناصر قيادية بارزة أيضاً، قد تعرض للاضطهاد أو العزل السياسي أثناء الثورة الثقافية، وفي المقابل فإن عدداً من العناصر القيادية التي تنزعج المجموعات المحافظة لم تتعرض إلى اضطهاد الثورة الثقافية كلية مثل Li Peng رئيس الوزارة الصينية الحالية، أو أنها تعرضت لدرجة منخفضة من تأثيرات الثورة الثقافية مثل Chen Yun، والذي أزيح عن بعض المناصب القيادية.⁽⁷⁾ في هذا السياق يقول An Zhiguo، في مقالة له يرد بها على مقالة نشرت في مجلة Time الأمريكية عن الثورة الثقافية: «إن الأغلبية الساحقة من الصينيين بمن فيهم الكثير من قادة اليوم كانت ضحايا للثورة الثقافية»⁽⁸⁾ والتي حدثت بين 1966-1976. إن الانقسام في الحزب بين تلك الفئات ليس متواجداً على مستوى القيادة فقط، وإنما على المستويات الدنيا من الحزب وحتى القاعدة، يؤيد ذلك ملاحظة تكوين عضوية الحزب الشيوعي الصيني، والتي تكشف عن أن هناك 40% من أعضاء الحزب، والذين يقدرون بحوالي 40 مليوناً، التحقوا بالحزب أثناء الثورة الثقافية، إن بين هذه المجموعة (40%) عدداً كبيراً من الأعضاء الذين لا يزالون يتمسكون بطريقة التفكير والسلوك التي تأثرت بتلك الثورة الثقافية، وفي هذا السياق، يؤكد التقرير الآسيوي لعام 1984 على أنه ما لم يتم طرد بقايا الحزب المناصرين للثورة الثقافية فإن عائقاً كبيراً سيبقى في طريق التحديث، إن المستهدفين من الحملة لتعزيز وتقوية الحزب والتي بدأت في 1983 هم المجموعات التي كانت تناصر الثورة الثقافية.⁽⁹⁾ ويدعم من الاستقطاب السياسي على مستوى الحزب أن السياسات الجديدة لتوجهات زعماء الإصلاح تؤكد على: (1) إعادة الاعتبار لعدد كبير من الكوادر الحزبية القديمة التي تم تطهيرها أثناء الثورة الثقافية (Mason, 1984: 57).

(2) إن المعايير الأساسية في الانخراط والترقية في الحزب تخضع إلى الموقف من برنامج الإصلاح وسياسة الانفتاح. انسجاما مع هذا التوجه يقول Zhao Ziyang السكرتير العام للحزب الشيوعي الصيني أن أعضاء الحزب عليهم الصمود أمام الامتحان بالوقوف مع الحزب الحاكم، والذي عزم الأمر على دفع عجلة الإصلاحات إلى الأمام، وكذلك الانفتاح تجاه العالم الخارجي.⁽¹⁰⁾ وفي موضع آخر يقول Zhao: «يجب ألا نتردد في ترقية أولئك الذين قدموا مساهمات فعلية للإصلاح، وسياسة الانفتاح.. يجب أن ننسم بالشجاعة بإلقاء مسؤوليات جمة على أعضاء الحزب البارزين من الشباب»⁽¹¹⁾. إن التوجهات لزعماء الإصلاح تؤكد المواقف الواقعية والعملية من سياسات الإصلاح، وليس التوجهات أو المواقف الأيديولوجية الماركسية - اللينينية البحتة، وفي هذا السياق نجد تقاربا وتشابها مع الاتحاد السوفيتي في مسألة النظرة «للكوادر» الحزبية ومدى صلاحيتهم حيث إن زعماء الإصلاح في الاتحاد السوفيتي يقيّمون الكوادر الحزبية على أساس من مواقفهم من الإصلاح⁽¹²⁾.

إن الانقسام الاجتماعي والسياسي يظهر أيضا في مستويات الأجهزة الحكومية والبيروقراطية الأخرى، إن الوحدات البيروقراطية بشكل عام تتصارع مع التوجهات الإصلاحية، ولكنها في الوقت نفسه قد تتصارع فيما بينها، وقد تتباين مواقف المجموعة المنتمية لها حسب انتفاعها أو ضررها من التوجهات الإصلاحية.

إن البيروقراطية في الصين تعتبر من أضخم البيروقراطيات في العالم، والتي تشمل أكثر من 19 مليونا من الموظفين (Cheng, 1983: 84). إن مقاومة البيروقراطية - كمجموعات مؤسسية - للتوجهات الإصلاحية تنبعث من حقيقة أن تلك الإصلاحات بأبعادها الاقتصادية والقانونية والإدارية تعرض مصالح تلك المجموعات والوحدات البيروقراطية للخطر، وتبين تلك المقاومة من خلال الملاحظات التالية: (1) إن 60% من «الكوادر البيروقراطية»، ذات الخلفية التعليمية الأولية (تعليم ابتدائي)، والتي تفتقر إلى التدريب العلمي والتقني الحديث تجد في الدفع بالتحديث تهديد لمصالحها وأمنها الوظيفي (العمل)؛ لذلك فإن كل خطوة من خطوات التحديث تواجه بمقاومة صلبة من هذه المجموعة (Cheng, 1983: 84). (2) إن الإصلاحات بأبعادها الاقتصادية والقانونية والإدارية تقلل من دور الإجراءات والقواعد والقرارات الإدارية، وبالتالي من قوة وسلطة البيروقراطية، وكذلك فإن زيادة دور قوى السوق للتحكم في النشاط الاقتصادي تعني فقدان مجموعات

البيروقراطية وبخاصة المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي المركزي لدورهم، وجعل معظم خبرتهم لإدارة وتنظيم النشاط الاقتصادي شيئا لا معنى له ولا قيمة (Perkins, 1986: 59).

لذلك فليس غريبا أن نجد تحالفا بين العناصر البيروقراطية ذات الصلة بالتخطيط والإشراف الاقتصادي، وكذلك العناصر القيادية المحافظة سواء في الحزب أو الحكومة، والذي تمثل بين Li Peng ومجموعات بيروقراطي مجلس الدولة والمنظرين الاقتصاديين والذي ظهر أثناء الاجتماعات الصيفية، التي عقدت في يوليو 1988 في Beidaihe⁽¹³⁾. إن موقف الجماعات البيروقراطية الصينية ككل من مواجهة تيار التحديث والإصلاح لا يعني عدم وجود مجموعات بيروقراطية تحاول الاستفادة من تيار التحديث أو الوقوف في وجهه - من خلال بعض المنافذ البيروقراطية، وبالتالي التصارع والتنافس مع المجموعات والوحدات البيروقراطية الأخرى، ويمكن ملاحظة هذا الاستقطاب على مستوى البيروقراطية الصينية من خلال: (1) محاولات بيروقراطية - الصناعات الثقيلة التحالف مع القيادات العليا في تأكيد أهمية تنفيذ المشاريع التابعة لهم وذلك لمواجهة التوجهات الإصلاحية بإعطاء قدر أكبر للصناعات الخفيفة والاستهلاكية (المؤسسة العربية، 1982: 74). (2) التنافس بين المؤسسات الإدارية المحلية على تنفيذ المشاريع خاصة ذات العلاقة بالبناء والخدمات ورفع الأجور والأسعار، والذي يعني في كثير من الأحيان التصادم مع الإدارة والحكومة المركزية مما يعيق تقدم برنامج الإصلاح، وكذلك السيطرة الشمولية⁽¹⁴⁾. (3) المقاومة العنيفة من قبل مجموعة من البيروقراطيين في الحكومات المحلية للمحاولات الإصلاحية ذات العلاقة المباشرة بإداراتهم، والتي تهدف إلى إعادة في بنية القوة السياسية لها، ويلاحظ ذلك من خلال ما حصل للبرنامج الإصلاحي للحكومة المحلية في Anyang من مقاطعة Henan، والذي كان يتضمن إسناد مناصب جديدة لأكثر من 1000 «كادر» حكومي في المكاتب الصناعية التابعة لتلك الإدارة، حيث إن مصلحة هؤلاء البيروقراطيين أصبحت معرضة للخطر، فإنه كان من الطبيعي أن الاقتراحات بإلغاء المكاتب الصناعية قد رفض من قبل القيادات الإدارية لتلك المكاتب، وكذلك فإن الجهاز الصناعي لحكومة المقاطعة قد تردد كثيرا في قبول تلك الاقتراحات، كما أن مديري تلك المكاتب والمسؤولين عنها، وكذلك المرفوسين قد أبدوا عدم قبولهم للإلغاء، وعدم رضائهم في إسناد مهام جديدة⁽¹⁵⁾.

إن المجموعات البيروقراطية المتضررة، في محاولة منها للتعويض عن فقدانها لسلطاتها ومصالحها، اتجهت إلى استغلال مناصبها للمساومة مع الآخرين لإنجاز أعمالهم، ومن ثَمَّ برزت ظاهرة الفساد الإداري، وكذلك ما يسمى الكسب غير المشروع⁽¹⁶⁾. والذي انتشر في الإدارات الحكومية وبشكل خاص في المؤسسات العامة التابعة للدولة، تلك الممارسات غير المشروعة أصبحت تخلق بعض القيادات العليا في الصين وذلك لتزايد مشاعر الغضب العام على نطاق واسع، والتي اضطرتها للتفكير جدياً منذ صيف 1988 إلى إجراء حملة جراحية تطهيرية في الحكومة ومؤسساتها من العناصر المسؤولة عن تلك الممارسات.⁽¹⁷⁾ غير أن تلك المحاولات التطهيرية، خصوصاً للمؤسسات العامة الكبيرة تصطدم بعوائق كبيرة تتعلق بعلاقة مديري تلك المؤسسات مع القيادات الحزبية العليا، إن عدداً من تلك المؤسسات الكبرى يحظى بتأييد ودعم من عناصر فاعلة في الحزب والدولة⁽¹⁸⁾.

ثانياً: الإصلاح الاقتصادي: «تجذر» الاستقطاب الاجتماعي والسياسي

يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي أساساً إلى إعادة الحيوية للاقتصاد الصيني وذلك من خلال التركيز على إحداث تغيرات في عدد من الأبعاد الاقتصادية الأساسية (Perkins, 1986: 44,49,51; Ziyang, 1982: 18- 20,27,46)⁽¹⁹⁾. والتي بدأت بتنفيذها على نحو تدريجي في أوائل الثمانينات، ثم على نحو متواتر «ومتجذر» بعد عام 1985. تلك التغيرات يمكن إيجازها في الآتي: (1) في مجال الزراعة: تطوير الإنتاجية وذلك عن طريق إدخال ما يسمى «بنظام مسؤولية العقد» للعائلة الريفية، وذلك في مختلف المناطق الصينية والذي يعني إعطاء الفلاحين الحق في التصرف بما يزيد عن الحصة المقررة، وقدرة استقلالية على الإدارة واتخاذ القرارات. (2) الصناعة: التركيز على إيجاد توازن بين الصناعة الخفيفة والصناعات الثقيلة، وذلك من خلال التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية. (3) الإصلاح في المناطق الحضرية: التركيز على إعادة الحيوية لأكثر من مليون شركة / أو مؤسسة حكومية وذلك عن طريق إعطائها المزيد من الاستقلالية في الإدارة واتخاذ القرارات وإعطائها الحق بالاحتفاظ بقدر من الأرباح الذي يزيد عن الحصة المقررة، وهذا يعني أن تلك المؤسسات عليها الاستجابة مع مؤشرات السوق، وكذلك المنافسة، كل ذلك يتم عن طريق إدخال أنظمة متنوعة لمسؤولية الإدارة والمدير. (4) سياسة الانفتاح والتجارة الدولية: رغبة في الحصول على التمويل والاستثمارات الأجنبية والعملية الصعبة ونقل التكنولوجيا وفرص الاستيراد والتصدير، فقد تم التركيز على

تطوير المناطق الساحلية وبالذات إعطاء صبغة خاصة لبعض المناطق والتي سميت بالمناطق الحرة الخاصة.

إضافة إلى ماسبق، فإن أنماط الملكية لم تقتصر على ما كان سائدا في السابق، حيث هيمنة الملكية العامة للدولة أو التعاونيات، وإنما تم إدخال عناصر ملكية جديدة أهمها: الملكية الخاصة سواء كانت على مستوى الأفراد أو المؤسسات التي تتراوح بين 70000 إلى 225000 مؤسسة خاصة، وذلك حتى 1988، والتي استطاعت أن تستوعب من العاملين والموظفين ما بين 1,2 إلى 3,67 مليون شخص، والذين يمكن أن يرتفع عددهم إلى 29,91 مليونا إذا ما تم احتساب حوالي 14,013 مليونا من المؤسسات الفردية التي تقل عن ثمانية أشخاص⁽²⁰⁾. إن تلك التغيرات في الاقتصاد، إضافة إلى التركيز على البعد التقني والعلمي في عملية التحديث، يعني إحداث تغيرات وتحولات مهمة في البنية الاجتماعية، وبروز مجموعات ذات مصالح تميل إلى التعارض لارتباطها بتغير نمط العلاقات الإنتاجية وزيادة التخصص وما يتبعه من التمايز الوظيفي، تلك حقيقة يبدو أن الصينيين أنفسهم بدأوا يلحظونها حيث يقولون:

«على أية حال فإن برنامج الإصلاح أخذ بتنوع أشكال الملكية العامة، وحث على نمو القطاعات الاقتصادية الفردية والخاصة الأخرى، وبدأ يطور علاقات السلع والنقود، ورفع من الدور التنظيمي للسوق، كما أنه أخذ بالانفصال عن نظام المساواة في التوزيع. كل هذا أصبح يعني أن علاقات المصلحة أخذت تتغير في كل النواحي جاعلة منها أكثر تابينا وتعقيدا ووضوحا أكثر من أي وقت مضى»⁽²¹⁾.

تطرح بعض الدراسات مقولة أن الصين - الإصلاحية لا تتجه نحو عدم المساواة، كما أن الصين - المساوية لم تكن تتسم بالمساواة (Whyte, 1986: 104)، غير أن تلك الدراسة، رغم بعض ملاحظاتها الإمبريقية، لم تلحظ التطورات التي تمت فيما بعد 1985، والتي أخذت ملامحها في البروز بشكل أكثر وضوحا، وهذا ما تحاول دراستنا أن نتعامل معه.

إن الانقسام الاجتماعي فيما يتعلق بتوزيع الدخل يمكن ملاحظته من خلال بروز فئات اجتماعية غنية تتمركز عادة في المدن، أو في بعض الأرياف، ويؤكد ذلك المصادر الصينية ذاتها، والتي تبين أن وجود أصحاب الملايين في الصين أمر لم يكن ممكنا في السنوات القليلة الماضية وخاصة قبل عام 1978، لكن واقع

الأمر الراهن يؤكد هذه الحقيقة حيث إن: «هؤلاء المالكين للملايين يتواجدون في أطراف المدن، وكذلك في القرى الريفية. هؤلاء الأشخاص، والذين أصبحوا أغنياء عن طريق العمل الفردي، لازالوا قلة، ولكن صفوفهم آخذة بالتزايد بشكل سريع جدا»⁽²²⁾. انسجاما مع ذلك، يمكن القول: إن هذا الانقسام ليس على مستوى الصين ككل فحسب، وإنما يمكن ملاحظته أيضا على مستويات أخرى، فبالرغم من تحسن ظروف المعيشة وازدياد الدخل في كل من المناطق الحضرية والريفية الصينية، إلا أن الملاحظ هو أن تلك الزيادات لا تعكس حالة الاستقطاب الجماعي وبعدها السياسي من حيث الدخل سواء في داخل تلك المناطق أو فيما بينها (جدول رقم 1).

جدول رقم (1)

الدخل السنوي للفرد بالعملة الصينية (Yuan)
في المناطق الحضرية والريفية للفترة (1987- 1978)

السنوات	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	معدلات النمو السنوي 1987 - 1978
1978	315,183 (2)	133,6 (3)	الريف 14,8% أو 12,3% (3)
1982	574 (1)	269 (1)	(الأسعار معدلة). المتن 12,6% أو 85,7% (2)
1987	915,96 (2)	462,6 (3)	(مع زيادة الأسعار)

المصادر: تم تجميع هذه البيانات من المصادر التالية:

أولا - البيانات المشار إليها برقم (1) من:

The World Bank (1985), China: Economic Structure in International Perspective. Washington, D C: The World Bank. pp. 82-83.

ثانيا - البيانات المشار إليها برقم (2) تم الحصول عليها من:

State Statistical Bureau (1988), "Changes in the Life-Style of Urban Residents". Beijing Review 31 (46) Nov. 14-20: 26.

ثالثاً - البيانات المشار إليها برقم (3) تم الحصول عليها من:

State Statistical Bureau (1988); "Improved Living Standard for Farmers." Beijing Review 31 (47) Nov. 21-27: 25-27.

إن البيانات الواردة في جدول رقم (1) لا تبين التفاوت بين الفئات الاجتماعية من حيث المناطق، وإنما تقتصر على توضيح الفروقات بين المدينة والريف. في المقابل، يبين جدول رقم (2) و جدول رقم (3) التباين بين الفئات الاجتماعية من حيث الدخل في داخل المناطق سواء في المناطق الحضرية أو الريفية. يبين جدول رقم (2) أن هناك ست فئات اجتماعية من حيث الدخل يتراوح دخلها ما بين أقل من 100 يوان وأكثر من 500 يوان (Yuan).

جدول رقم (2)

توزيع الدخل في المناطق الريفية 1982 / 1981

1982						1981
دخل الفرد	% من الأسر	عدد الأشخاص في الأسرة	% من السكان	% من الأسر	عدد الأشخاص في الأسرة	% من السكان
أقل من 100	4,7	6	4,89	2,7	6	2,87
بين 100 - 200	37,9	6	39,46	24,1	6	25,59
بين 200 - 300	34,8	6	36,23	37	6	39,29
بين 300 - 400	14,4	5,4	13,49	20,8	5,5	20,24
بين 400 - 500	5,-	4,6	3,99	8,7	4,8	7,39
أكثر من 500	3,2	3,5	1,94	6,7	3,9	4,62

المصدر: The World Bank (1985) China: Economic Structure in International Perspective.

Washington, D C: The World Bank. Tables 105 - 106, pp. 86-87.

إن الاستقطاب الاجتماعي على محور الدخل (الغنى / الفقر) في المناطق الريفية والحضرية يمكن أن يبرز على نحو أكثر وضوحاً إذا ما تم دمج بعض الفئات الاجتماعية المتقاربة في الدخل ب فئة واحدة⁽²³⁾. إن الملاحظة البارزة لهذه الصورة هي أن الفئات الاجتماعية الأقل دخلاً في كلتا المنطقتين لاتزال هي

الشريحة الكبرى والمهيمنة، كما أنها تتحمل أعباء اجتماعية إضافية (عدد أفراد الأسرة)، (انظر جدولي 2 و3).

إن الجدولين (2) و (3) يشيران إلى التفاوت الاجتماعي من حيث الدخل بين الفئات الاجتماعية داخل المناطق الريفية والحضرية بشكل عام، ولكنهما لا يفصحا عن التفاوت في أوضاع تلك الفئات على مستوى أجزاء المناطق. إن دخول الفلاحين متفاوت ليس ضمن الشريحة الاجتماعية على مستوى الريف ككل، وإنما على مستوى أجزاء الريف الصيني. إن المصادر الصينية تؤكد هذه النقطة حيث تلاحظ:

«لكن الأرقام القومية، على أية حال، لا تكشف عن التباين المتزايد في نمو دخل الفلاحين فيما بين أجزاء الصين المختلفة. ففي عام 1982 كانت نسب دخول الفلاحين في المناطق الشرقية والوسطى والغربية على النحو التالي: 1: 1,3 في عام 1987⁽²⁴⁾.

جدول رقم (3)

توزيع الدخل في المدن 1981 / 1982

دخل الفرد	% من	عدد	% من	% من	عدد	% من
	الأسرة	الأفراد	السكان	الأسرة	الأفراد	السكان
		في الأسرة			في الأسرة	
أقل من 240	2,05	5,6	2,7	0,92	5,88	1,3
بين 240 - 300	5,46	5,22	6,8	3,68	5,22	4,7
بين 300 - 420	31,81	4,66	35,1	25,63	4,62	28,6
بين 420 - 600	42,29	4	40,1	45,40	4,02	44,1
بين 600 - 700	11,90	3,7	10,4	14,2	3,8	13,1
أكثر من 720	6,49	3,20	4,9	10,17	3,34	8,2

المصدر: The World Bank (1985) China: Economic Structure in International Perspective.

Washington, D C: The World Bank, 86-87.

يبين (جدول رقم 4) أن الدخل السنوي للفلاح في قضاء Wuxi قد ارتفع

من 124 في عام 1978 إلى 932 يوان في عام 1987 بينما دخل الفلاح السنوي على مستوى الصين ككل كان 133 في عام 1978، ولم يتجاوز 463 في عام 1987 (انظر جدول رقم 2). وبالرغم من تزايد دخل الفلاحين في قضاء Wuxi، والذي وصل إلى 932 يوان في عام 1987، فإن البيانات تشير إلى تدن في الانتاجية الزراعية، وكذلك في القوة العاملة بالزراعة، والأراضي المزروعة من الحبوب، ويعود ذلك إلى ازدهار القطاعات الأخرى وارتفاع دخولها، مقارنة بمدخيل القطاع الزراعي، وكذلك المشاكل ذات الصلة بالاستثمار وقلة الاعانات وارتفاع الأسعار، والذي أدى إلى أن تصبح المؤسسات الزراعية غير مربحة⁽²⁵⁾. تشير المصادر الصينية إلى أن القوة العاملة في القطاع الزراعي آخذة في التناقص (انظر جدول 4) الخاص بمقاطعة Jiangsu، يضاف إلى ذلك أن معظم العاملين في القطاع الزراعي في تلك المنطقة هم من النساء والرجال الذين يتجاوزون الأربعين عاماً⁽²⁶⁾. إن الاستقطاب الاجتماعي ليس مقتصرًا على المجموعات داخل المناطق، وإنما بين تلك المناطق أيضًا وخاصة بين المناطق الحضرية، وبالذات المناطق الساحلية، والمناطق الاقتصادية الحرة ومدنها، وبين المناطق الريفية والداخلية تحديدًا.

جدول رقم (4)

التنمية الاقتصادية لقضاء Wuxi في مقاطعة Jiangsu 1970 - 1987

1987	1983	1978	1970	
1,047	1,025	1,00007	927	السكان (آلاف)
548	528	504	435	القوة العاملة (آلاف)
121	241	349	390	القوة العاملة بالزراعة (آلاف)
56,800	60,560	61,00	61,800	أراضي محاصيل حبوب (هكتار)
7,487	2,055	993	321	قيمة الإنتاج الكلي (ملايين / يوان)
7,067	1,731	478	113	قيمة الإنتاج الصناعي (ملايين / يوان)
411	324	515	208	قيمة الإنتاج الزراعي (ملايين / يوان)
489	563	615	434	كمية إنتاج المحاصيل (آلاف الأطنان)
932	412,7	124,4	89,5	الدخل السنوي للفلاح الصافي (يوان)

Jing Wei (1988), "Wuxi: Combining Agriculture and Industry".

المصدر:

Beijing Review. 31 - 30 (July 25-31), 15.

الجدولان رقما (2) و (3) يبينان توزيع الدخل في كل من الريف والمدن وبيروزان بوضوح تمتع المدن بمداخل مرتفعة مقارنة بمداخل الريف، علاوة على ذلك، فإن المناطق الحضرية (المدن)، وبالذات المناطق الساحلية ومدنها والمناطق الحرة، وقد لقيت عناية خاصة (Ziyang, 1982: 50) من أجل أن تلعب دورا في أعباء برنامج التحديث، قد تميزت عن غيرها من المناطق بتدفق الاستثمارات الخارجية⁽²⁷⁾. وفي المقابل فإن كثيرا من المناطق الداخلية لم تحظ بنصيب وافر من الاهتمام الاقتصادي، وبالتالي لانزال من المناطق الفقيرة في الصين، وتبين الإحصائيات الصينية الرسمية أن:

«حوالي 200 قضاء أو 10% من إجمالي البلاد تعد مناطق فقيرة، حيث إن دخل الأسر الريفية يقل عن 200 يوان للفرد الواحد، معظمها تقع في مناطق حدودية أو جبلية، وبعضها تقطنها الأقليات...، إن المشاكل الأكثر إلحاحا في هذا المجال هي أن التنمية ليست متكافئة بين المناطق، كما أن فوائد مشاريع الرفاه الاجتماعي لم تصل بعد إلى الأسر الفردية»⁽²⁸⁾.

إن الاختلافات بين المناطق فيما يتعلق باستفادتها أو عديمها من برنامج الإصلاح والتحديث يؤدي إلى استقطاب اجتماعي سياسي على مستوى تلك المناطق، إن ازدهار مناطق على حساب مناطق أخرى يزيد من الفجوة في علاقات القوة بين تلك المناطق، يقول Fang Da: «بدون التنظيم المركزي فإن نمو القدرة الإقليمية تشجع المحليات أن تضع مصالحها الخاصة أولا، وفي أثناء العملية يفسد من التوازن الكلي للبلد (الدولة)»⁽²⁹⁾، وبالتالي يهدد تماسك الدولة، تلك ظاهرة بدأ القادة الصينيون أنفسهم الاهتمام بها ومحاولة تفاديها. وتبين ذلك من خلال تهديد الزعيم الصيني Deng Xiaopeng بطرد قادة المناطق الذين يتجاهلون الأوامر المركزية في محاولة منه للسيطرة على البلاد، والتي تتجزأ تدريجيا إلى مراكز قوى إقليمية⁽³⁰⁾. إضافة إلى ذلك فإن أحد علماء السياسة الصينيين يرى أن الصين - بدون وجود إطار سياسي ملائم للمشاركة في السلطة - يمكن أن تنقسم إلى أمر واقع؛ ذلك أن المناطق المزدهرة «كمناطق Guangdong يمكن أن تعلن الاستقلال»⁽³¹⁾.

بقي أن نشير إلى أن البعد السياسي للاستقطاب الاجتماعي على محور الغنى والفقر يرتبط بمواقف تلك المجموعات المتباينة الدخول في صراعات

وتوترات تتجاذب مسيرة الإصلاح واتجاهاته ومشاكله، يؤكد Jin Qi أن برنامج الإصلاح أدى إلى تضاعف وتنوع مصالح الأفراد والمجموعات التي أصبحت مسؤولة عن كثير من المشاكل والعراقيل، إنه يقول: «باختصار، كثير من الأوامر لم تنفذ، وكثير من المحظورات تم تجاهلها، إن الذي وقف وراء هذه الظواهر هي المصالح المحلية ومصالح المجموعات في التحليل النهائي المصلحة الخاصة»⁽³²⁾. وفوق ذلك فإن ظهور الشريحة الاجتماعية الغنية جدا في الصين يثير بعدا سياسيا آخر، حيث تدور هذه الأيام مناقشات جادة في الصين حول مسألة انضمام أولئك الأفراد الأغنياء إلى الحزب الشيوعي الصيني⁽³³⁾. إن النقاش الدائر حول المسألة يظهر حالة انقسام بين الصينيين بهذا الخصوص، فمن ناحية، هناك من يرى بالدور الطبيعي للمليونير، وفي المقابل، هناك من يرى أن ثروة هؤلاء الأغنياء أتت على حساب استغلال فائض القيمة للعمال الذين يعملون لحسابهم وبالتالي «فإنهم يعتبرون أنه ليس من المعقول، ولا حتى التخيل، بأن المستغل الذي يتحكم بكميات كبيرة من فائض القيمة يمكن أن يكون شيوعيا، وأن يكرس حياته من أجل استئصال نظام الاستغلال»⁽³⁴⁾. إن التعارضات بين تلك المناطق بدأت تأخذ أبعادا سياسية برزت أثناء انعقاد مؤتمر الشعب الصيني في نهاية مارس 1989، ففي ذلك الاجتماع قدمت الحكومة برنامجا تقشفيا يؤكد إعادة المركزية الاقتصادية، حيث قبول بردود فعل غاضبة من تلك المناطق، تلك الردود، وإن تشابهت في كونها معارضة للتوجهات الجديدة، إلا أنها تعبر عن مصالح متباينة لتلك المناطق المختلفة اقتصاديا، والتي أدت إلى توتر وصراع مفتوح أثناء المناقشات بين تلك المناطق. إن المناطق الغنية مثل منطقة Guangdong، وقد اعتادت على سياسات إصلاحية تفضيلية وما رافقها من نمو اقتصادي ضخيم، رأت في التوجهات الجديدة للإصلاح تهديدا لمصالحها مباشرة. يقول Ye Xuanping حاكم مقاطعة Guangdong، في معرض رده على قرارات الحكومة في مؤتمر الشعب: إن «Guangdong يجب أن تكون استثناء.. نحن مقاطعة خاصة، ولهذا يجب معاملتنا بشكل مختلف»، ومقاطععات أخرى تبنت مواقف مماثلة، ففي هذا السياق شدد محافظ بكين، وهي تعامل كمقاطعة في نظر الحكومة الصينية، على أن «بكين يجب أن تحمي، بكين يجب أن تحمي»⁽³⁵⁾. وفي المقابل فقد أكدت وفود المناطق الفقيرة، مثل Guizhou و Qinghai و Yunnan على عدم تطبيق تلك الإجراءات التقشفية على مناطقها، والتي هي في الأساس لم تستفد من الإصلاح بشكل كبير، أحد الوفود، من مقاطعة Yunnan الريفية الجبلية في الجنوب الغربي تكلم أمام مؤتمر الشعب

قائلا، «انظروا إلى هذه العمارات الكبيرة في بكين... أوقفوا واحداً من تلك الفنادق، وسيكون باستطاعتكم مساعدة الآلاف من شعبي في الريف». تمشيا مع تلك المخاوف، ومعبرا بنفس الاتجاه، قال Luo Pingyi وهو واحد من الوفود من مقاطعة Guizhou: إن إجراءات التقشف «يجب أن لا تنطبق علينا نحن الذين نفع في المؤخرة»⁽³⁶⁾.

إن تلك الفروقات بين تلك المناطق وخاصة الساحلية والداخلية قد أوجدت نوعا من إساءة توزيع الموارد، وكذلك عدم توازن في فرص العمل لعدد من فئات الشعب واللذان بدورهما أديا إلى حدوث الهجرات الجماعية بحثا عن العمل⁽³⁷⁾. إن هذه الهجرات الجماعية والكثيفة من الأرياف إلى المدن ترتبط بسياسات الإصلاح نفسها، وفي تفسيرها لهذه الظاهرة، تؤكد المصادر الصينية أن ذلك يعود إلى حقيقة أن «تطبيق نظام مسئولية العقد في مناطق الصين الريفية خلال السنوات الماضية أدى إلى إطلاق عدد كبير من العاملين الريفيين من أراضيهم». ذلك أن المؤسسات الفردية لا تستطيع توفير فرص العمل، وبالتالي فإن «بعضا من العمالة الريفية أخذت بالتدفق على المدن، إن هؤلاء الفلاحين البسطاء عادة ما يأتون إلى المدن ولديهم الوهم بتحصيل مبالغ كبيرة، غير أنهم ما إن يصلوا حتى يدركوا أن الأشياء ليست بهذه البساطة»⁽³⁸⁾.

وفي المدن أيضا، فإن القطاعات والفئات الاجتماعية تختلف من حيث مواقفها من الإصلاح تمشيا مع تضررها أو انتفاعها من ذلك البرنامج، إذا نظرنا إلى القوة العاملة في المدن والمناطق المتطورة فإن هناك العمالة غير الماهرة (اليديوية)، والتي كانت خلال السنوات الماضية المستفيدة الأولى نتيجة ازدهار حركة مشاريع البناء والمرافق الأساسية، وكذلك قطاع الخدمات⁽³⁹⁾، وكذلك فإنه نتيجة لزيادة التخصص وتحديث بعض المؤسسات العامة وكذلك المؤسسات المشتركة مع الأجانب، فإن نسبة من القوة العاملة للأشخاص ذوي الخبرة العالية جدا جدا تجد فرصا للعمل⁽⁴⁰⁾.

في المقابل فإن هناك فئات من الطبقة العاملة التي لم تستفد من الإصلاح، بل إن دخولها إما جمدت أو أنها تراجعت خاصة إذا ما قورنت بالفئات العاملة في المؤسسات الخاصة والشركات الأجنبية المشتركة، وبعض المؤسسات العامة التي استفادت من حركة الإصلاحات، ذلك أن المصادر الصينية الرسمية، طبقا للدراسات المسحية، تؤكد على أن العمال ذوي التوظيف في الصناعة والتجارة

يحصلون على دخل سنوي يساوي ضعف الدخل السنوي للعمال العاملين في المؤسسات المملوكة أو التابعة للدولة الصينية⁽⁴¹⁾، إضافة إلى ذلك، فإن المصادر الخارجية، اعتماداً على الدراسات الحكومية الصينية، تفيد بأن «الدخل الحقيقي لأكثر من نصف المقيمين في المدن، وأكثرهم عمال المصانع، إما أنه قد تجمد أو أنه تقلص منذ نهاية 1986»⁽⁴²⁾.

إن وضع الطبقة العاملة في الصين بدأ بالتدهور وخاصة مع تطبيق الإصلاحات المتعلقة بنظام العمل، إن الإصلاحات تلك تشمل التغيرات التالية⁽⁴³⁾:

- 1 - إن الدولة لم تُعَدِّ الموظف الوحيد والمسؤول عن إيجاد وتأمين الوظيفة. 2 - إدخال نظام التعاقد بالعمل (استئجار العمل) في المؤسسات العامة. 3 - تم ربط ما يمكن أن تنفقه المؤسسات العامة من أرباح بمدى العائد الاقتصادي للمؤسسة، وكذلك ربط دخول العاملين والموظفين بالأداء للفرد. تلك الإصلاحات تعني في جوهرها أنها تتم على حساب مصالح فئة من العمالة في مؤسسات الدولة تلك، إن النتائج الأولية لتلك الإصلاحات تعني أن أكثر من عشرين مليون عامل سوف يفقدون أعمالهم في تلك المؤسسات في مختلف أرجاء البلاد⁽⁴⁴⁾. في هذا السياق يمكن ملاحظة أن الفئات الأكثر تضرراً من تلك الإجراءات الإصلاحية لنظام العمل هي العمالة غير الماهرة. يؤكد ذلك أن العمالة غير الماهرة تشكل حوالي 63% من العمالة الفائضة (المستغنى عنها نتيجة الإجراءات الإصلاحية تلك، والتي بدأ تطبيقها على نحو تدريجي، إن هذا يعني أن الفئة العاملة تلك وخلال السنوات الخمس القادمة، خاصة وأن هناك قوة عاملة شابة تقدر بستة ملايين تدخل سوق العمل سنوياً، ستكون الأكثر تضرراً من تلك التوجهات الإصلاحية⁽⁴⁵⁾. إن تلك الإصلاحات، وبالرغم من ضمانات البطالة للعاملين وما يسمى البطالة - داخل المؤسسة، والذي يتمثل في محاولة صرف مكافآت حتى إيجاد عمل مناسب، تعني حدوث تغيرات جوهرية في موقع القوة العاملة الصينية من موقع صاحب السيادة في المجتمع، وخاصة في سيادتها للمؤسسات العامة، إلى موقع العمالة المستأجرة⁽⁴⁶⁾.

إضافة إلى ذلك فإن القوة العاملة الشابة، وخاصة في المدن الحضرية في حالة عدم قدرتها الحصول على مكاسب من الإصلاح، وهي مرجحة لأن تكون في الموقع المتضرر بسبب عدم توازن سياسات الإصلاح، فإنها قابلة لأن تتحول إلى قوة عدم استقرار سياسي واجتماعي في الصين.

بدأ الصينيون أنفسهم يدركون هذه المخاطر حيث يؤكدون خطورة البطالة

العمالية بشكل عام على الاستقرار، غير أنهم يستخدمون مفهوم الاستقرار الاجتماعي للتخفيف من دلالاته السياسية، يقول الصينيون:

«إذا لم يتم إعادة توجيه العمال ذوي البطالة المقنعة بشكل سليم، والتحقوا بالوفرة القائمة من الناس العاطلين فإنهم يمكن أن يشكلوا تهديدا للاستقرار الاجتماعي»⁽⁴⁷⁾. إن قوة العمل الشابة الحضرية يمكن أيضا أن تشكل خطورة أكثر من أي مجموعة أخرى وذلك للصلة بالمسألة الأيديولوجية والتنشئة الاجتماعية، وتؤكد إحدى الدراسات باعتمادها على دراسات ونظريات العنف، وعلاقة المجموعات به - على أن هناك أرجحية في أن تقود تلك الفئة الاجتماعية المتضررة معارضة الإصلاح والتحديث سواء عن طريق تعبئتها من خلال عناصر «نخبوية» متضررة أو بدونها (Mason, 1984: 48) في ذلك يقول (David Mason):

«إن الشيء المهم حول هذه الشريحة الاجتماعية هو أنها قد خضعت - ولسنوات عديدة - لتنشئة اجتماعية محددة، وذلك في إطار حملات التعبئة الجماهيرية، والتي حدثت أثناء الثورة الثقافية، إن تجربتهم تلك قد تحرضهم على قيادة حملات جماهيرية معارضة - كذلك التي تمت أثناء الثورة الثقافية - لبرنامج الإصلاح حتى مع غياب الصفوة المحرصة؛ لذلك فإن «كأمنية الحركات المعارضة المبنية عليها تمثل خطرا ممكنا على المدى الطويل لحيوية التحديثات الأربعة، وعليه فإن شنبية مدن الصين تشكل المصدر الأكثر رجوحا لتلك الحركة» (Mason, 1984: 49).

تلك الملاحظات تنطبق على فئات وشرائح متعددة في إطار ما يسمى بالشنبية الحضرية، والتي تشمل أولئك الذين ولدوا قبل أو أثناء الثورة الثقافية، بمن فيهم بعض العناصر، التي التحقت بالحرس الأحمر، غير أن ما يهمنا هنا هو تلك الفئات من تلك الشريحة والتي لها علاقة فقط بالقوة العاملة، وليس بالمؤسسات العامة الإدارية أو العسكرية؛ لذلك فإن نسبة من القوة العاملة الشابة، والتي كما ذكرنا سابقا، تقدر بستة ملايين سنويا، ستكون ضمن الفئات التي لم تخضع إلى تأثير أيديولوجي، أو تنشئة اجتماعية تؤكد على العنف والحملات الجماهيرية، بناء عليه فإنها قد تكون من ضمن الفئات المؤيدة لاتجاهات التحديث، وخاصة إذا استطاعت الحصول على مكاسب من البرنامج خاصة توافر العمل المناسب⁽⁴⁸⁾، أما في حالة تعرضها لحالة البطالة فإنها قد تستغل من قبل الفئات الشابة الحضرية والمتضررة من البرنامج، وذات الخبرة الأيديولوجية والجماهيرية والتحريضية.

ثالثاً - العسكر والإصلاح:

إن تحديث المؤسسة الدفاعية في الصين يشمل عناصر عديدة تمتد من استيعاب التجهيزات العسكرية الحديثة وما يتبع ذلك من تدريب واستعداد لنوعية القتال العصري الفعال للقوات المسلحة، وتنتهي بالعناصر الإصلاحية للدفاع ذات المدى الطويل، والتي تتعلق بتطوير استراتيجية وعقيدة للجيش الصيني، والوصول إلى بناء قاعدة صناعية دفاعية مستقلة، (Godwin, 1986: Dreyer, 1988). إن التركيز في المدى القصير لبرنامج التحديث يعني الاهتمام بتطوير الفاعلية والجاهزية القتالية بناءً على مفاهيم عصريّة، كل ذلك يعني أن تجنيد العناصر يقوم على المهارات المتعلقة باستيعاب المفاهيم والأسلحة الحديثة، وذلك من خلال التعليم أو التدريب، وفوق ذلك فإن التركيز على تطوير استراتيجية عسكرية عصبها الردع النووي، وكذلك على مفاهيم العمليات المشتركة في المعركة يعني أنها تأتي على حساب استراتيجية وعقيدة الجيش الشعبي الصيني، والذي كان حتى أواخر السبعينات يقوم على استراتيجية الحرب الشعبية طويلة المدى، كذلك فإن الاهتمام بتطوير استراتيجية صناعية بعيدة المدى وصولاً إلى إيجاد قاعدة صناعية عسكرية مستقلة يعني الاهتمام بمسألة البحث والتطوير.

ترتب على هذه المتغيرات بروز مؤشرات على وجود مجموعات متعارضة في مواقفها من برنامج الإصلاح، ويمكن ملاحظة هذه المجموعات ومواقفها من خلال ما يلي: - أولاً: منذ عام 1982 بدأت الصين، وتطبيقاً لسياسات الإصلاح الدفاعية بإعادة تنظيم الجيش خاصة فيما يتعلق بالتشديد على التدريب والمهارات، وترتب على ذلك الشروع في تخفيض حجم الجيش الشعبي بحوالي المليون (Dreyer, 1988: 180). إن الإسراع بعملية تنفيذ سياسات التقاعد قد أدى إلى التصادم مع مجموعات ترى أنها المتضررة من تلك السياسات، تلك المجموعات، خاصة من الأجيال القديمة من الضباط والذين حققوا مراكزهم القيادية في الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن، أصبحت معارضة بشدة لسياسات الإصلاح الدفاعية (Godwin, 1986: 70-71). في عام 1983، أكد Xiao Ke عميد الجيش الشعبي الصيني أن القيادات القديمة «كانت تعارض الإصلاحات، والتي تتطلب مستويات تدريبية وتعليمية عالية للضباط» (Godwin, 1986: 70-71). لذلك كله فإن القيادة الصينية تشجع تلك الفئات - غير القادرة على التكيف مع البرنامج الدفاعي الإصلاحي - على التقاعد، وذلك عن طريق تقديم حوافز مالية، مثل صرف كامل الرواتب، وتغطية

تكاليف الحصول على منزل، وكذلك علاوات إضافية: (Godwin, 1986: 70-71).

ثانيا: بعض العناصر العسكرية استفادت من عملية التقاعد والتسريح حيث استطاعت الحصول على أعمال ذات دخول مرتفعة مقارنة بأجور ومرتبوات الجيش؛ ولذلك اتجه عديد من تلك العناصر إلى العمل في قطاعات أخرى مثل الزراعة (Dreyer, 1988: 179). كما أن عددا من كبار الضباط وجدوا فرصتهم في الحصول على مراكز إدارية في بعض المؤسسات العامة للدولة كما ذكرنا سابقا⁽⁴⁹⁾. غير أن هناك مجموعات من الضباط ترى أنها تضررت كثيرا من تلك الإصلاحات، وأخذت تتجه إلى العنف سبيلا للإعراب عن احتجاجها تجاه تلك السياسات، وفي هذا السياق يقول Dreyer:

إن التطور المثير لقلق الحكومة هو «تشكل مجموعات من الرجال والذين تم تسريحهم ضد رغبتهم، هؤلاء الذين لم يحصلوا على بدائل توظيف مرضية، ووجدوا أن السلطات غير متعاطفة مع شكواهم جنحوا إلى أن يجعلوا من احتجاجهم أمرا علنيا، المظاهرات والتي شملت درجات متفاوتة من درجات العنف تم رصدها في العديد من مناطق الصين المختلفة، وحيث إنه ليس طبيعيا أن يستبقي عدد من الجنود المسرحين أسلحتهم، فإن بعضا من هؤلاء المستائين قد انخرط في مجموعات أخذت بمهاجمة مكاتب الحكومة، واقتناص الفلاحين المحليين» (Dreyer, 1988: 180).

ولعل أشهر تلك المجموعات على الإطلاق هي تلك التي تُدعى «الجيش الموهوم (المخدوع)»، والذي يزعم بأن عضويته تضم 6000، أكثر من نصفهم شاركوا في السيطرة المؤقتة على مكاتب قضاء حكومي في مقاطعة Guangdong الغربية» (Dreyer, 1988: 180). ويلاحظ تصارع المجموعات العسكرية ومواقفها من برنامج الإصلاح الدفاعي من خلال عدم قبول كثير من عناصر الوحدات الانضمام أو الاندماج في وحدات أخرى، أو التنقل من وحدات إلى أخرى، وفوق ذلك نشأ نزاع بين تلك المجموعات خاصة فيما يتعلق بشأن سياسة التسليح من حيث نوعيتها ومصدرها أو تطويرها محليا (Dreyer, 1988: 181-182)، إضافة إلى ذلك فإن التعارض بين المجموعات العسكرية يلاحظ على تأخير تطبيق نظام الرتب العسكرية، ذلك أنه بالرغم من أن قانون إعادة الرتب العسكرية في القوات المسلحة تم إصداره في عام 1984، إلا أن تنفيذه تأخر حتى سبتمبر 1988، عندما

تم تعيين سبعة عشر جنرالاً في جيش التحرير الشعبي في حفل رسمي أقيم في العاصمة خصيصاً لهذه المناسبة⁽⁵⁰⁾، إن الصراع بين المجموعات داخل المؤسسة العسكرية وخلافهم حول من يعين، وفي أي رتبة؟ يرجع على أنه السبب الرئيسي وراء تأخير تنفيذ قرار إعادة الرتب العسكرية (Dreyer, 1988, 181)، إن تلك المتغيرات تميل إلى التقليل من القوة السياسية للجيش مقارنة بنفوذه في فترة الثورة الثقافية⁽⁵¹⁾.

رابعا - الطلبة / المثقفون والإصلاح:

يمثل تطوير العلم والتكنولوجيا إحدى أهم ركائز برنامج الإصلاح الصيني، والذي بدأ مع عام 1978، إن المهمة المناطة بتطوير العلم والتكنولوجيا في الصين هي «توظيف العلم والتكنولوجيا بكفاءة أكبر كي يصبحوا قوة إنتاجية عظيمة، وحافزاً قوياً ضخماً للتنمية الاقتصادية» (Ziyang, 1982: 58).

يتضمن برنامج الإصلاح المتعلق بالعلم والتكنولوجيا العناصر الأساسية التالية: (Barnett, 1981: 56, 63; Ziyang, 1982: 55-60)⁽⁵²⁾: 1 - تطوير التعليم بجميع مستوياته وخاصة التعليم العالي. 2 - تطوير مراكز البحوث من حيث تأهل الباحثين واستقلاليتهم المالية والإدارية من تدخلات الحكومة. 3 - الاهتمام بالبحوث الأساسية والتطبيقية. 4 - فتح مراكز البحوث داخلياً وخارجياً. 5 - استيراد التقنية. 6 - بشكل عام: تدشين سياسة الانفتاح في إطارها الثقافي والعلمي.

ترتب على تلك العناصر الإصلاحية اهتمام الدولة: 1 - انتهاز سياسة ثقافية أكثر استرخاء تجاه الدارسين والباحثين والمثقفين العاملين في مراكز البحوث والجامعات (Link, 1986: 81, 102; Barnett, 1981: 57). 2 - إرسال عشرات الآلاف من الطلبة للدراسة في الخارج وخاصة في الغرب. تقدر المصادر الصينية عدد الطلبة الصينيين الدارسين في الخارج منذ عام 1978 وحتى أوائل عام 1989 بحوالي 60,000 من بينهم 18,000 يدرسون على حسابهم الخاص.⁽⁵³⁾

إن ما يهمنا هنا هو موقف الفئات والقطاعات الطلابية والفكرية من برنامج الإصلاح ككل، بشكل عام يلاحظ أن توجهات الطلاب خاصة في داخل الصين نفسها تتسم بالمطالبة بتعميق الإصلاح على المستوى السياسي باتجاه مزيد من الديمقراطية والليبرالية، تؤكد هذه التوجهات الطلابية المظاهرات التي حدثت في عدد من الجامعات الصينية في سبتمبر 1985، وديسمبر 1986 وكذلك يوليو 1988

والتي كانت تطالب بمزيد من الحريات الديمقراطية.⁽⁵⁴⁾ في تفسير تلك المظاهرات الطلابية، والتي حدثت في ديسمبر 1986، يقول الصينيون:

«مؤخرا خرج بعض طلبة الجامعة في Hefei في مقاطعة Anhui إلى الشوارع مطالبين بالحرية والديمقراطية...، معظم هؤلاء الطلبة كان مهتما بدعم الحرية والديمقراطية، ولكنهم كانوا متسرعين، وبعضهم جنح نحو تصرفات متطرفة»⁽⁵⁵⁾.

إضافة إلى ذلك، فإن عددا من القطاعات المثقفة وخاصة الفئات الصغيرة من مثقفي ومفكري المدن الحضرية يتطلع إلى مزيد من الإصلاحات السياسية على طريق الليبرالية (34: Harding, 1986)، أو يبدي اهتماما، متزايدا بالدلالات الديمقراطية للإصلاح السياسي⁽⁵⁶⁾.

إن التوجهات الإصلاحية (الليبرالية والديمقراطية) لبعض الفئات الطلابية، وكذلك المثقفة يمكن ردها إلى اعتبارات أيديولوجية وكذلك التنشئة الاجتماعية، إن تلك الفئات المثقفة، وخاصة طلبة الجامعات، لم تنشأ في فترة تعميق الهوية الماركسية - اللينينية - الماوية وإنما نشأت في فترة بدأت فيها الأيديولوجية غير واضحة المعالم، وخاصة بعد الصراع على السلطة بين عامي 1976-1978، أما المثقفون الإصلاحيون فإنهم بالأساس قد تعرضوا للإدانة السياسية والاضطهاد السياسي أثناء الثورة الثقافية 1966-1976، ولذلك فإنهم وجدوا في الإصلاح فرصة لإعادة الاحترام. إن تلك التوجهات الإصلاحية لبعض الفئات الطلابية والمثقفة وجدت تعاطفا ودعما من بعض القيادات السياسية، وخاصة من قبل الأمين العام الأسبق للحزب الشيوعي الصيني Hu Yaobang، غير أن أحداث ديسمبر 1986 الطلابية والتي كانت وراء إزاحة الأمين العام للحزب الشيوعي في الشهر الأول من عام 1987م قد أدت بالحزب والدولة الصينية إلى شن هجوم على التيارات الطلابية والمفكرين ذوي التوجهات الليبرالية البرجوازية⁽⁵⁷⁾. إن هذه الحملات ضد التوجهات الليبرالية لدى فئات من الطلبة والمثقفين تثير شكوك ومخاوف هذه الفئات من توجهات الإصلاح، هذه الحملات، إضافة إلى المشاكل التي ارتبطت بالإصلاح (التضخم والفساد وتنامي قوى المقاطعات ضد السلطة المركزية) قد أدت إلى انقسام المثقفين إلى فئتين متعارضتين: فمن جهة، هناك الفئات ذات التوجهات الليبرالية والديمقراطية، ومن جهة أخرى هناك مجموعة جديدة أطلق عليها «السلطوية الجديدة» والتي تؤكد أن الحل لمشاكل الإصلاح والوصول إلى

الديمقراطية لا يمكن أن يتم إلا عن طريق «الاستبدادية المستنيرة» تحت قيادة الرجل القوي للحزب الشيوعي، والذي يمكنه إجراء تلك التحولات. وفي تعارض واضح مع الفئات المثقفة الليبرالية، يسم أنصار «السلطوية الجديدة» الفئات الليبرالية من المثقفين بأنهم مثاليون في الاعتقاد بأن الديمقراطية متلازمة أو مرتبطة بعملية التحديث، وفي المقابل فإن الفئة الليبرالية المثقفة تسخر من أنصار «السلطوية الجديدة» مشيرة إلى أن مثقفي «السلطوية الجديدة» يبنون آمالهم على شخصية «المستبد الخير» والذي يرون أنه متى ما وجد فإن كل الأشياء سوف تكون على ما يرام⁽⁵⁸⁾. قطاع الطلبة هو الآخر شهد انقساماً بين المناصرين لمزيد من التوجهات الإصلاحية الديمقراطية والآخرين الذين يعارضون تلك التوجهات، على أثر مقتل أحد الطلبة في جامعة بكين في الثاني من يونيو 1988، طالبت مجموعة من الطلبة بالقيام بمظاهرة ضد الحكومة حيث تجمعهم بالفعل مالا يقل عن ألف طالب أمام مبنى وزارة الأمن العام في 13 يونيو، وفي هذه الفترة شهد الحرم الجامعي حركة ظهور ملصقات متعارضة، فمن جهة كان بعضها يطالب بالتظاهر من أجل الحريات والديمقراطية، ومن جهة أخرى كان البعض الآخر يعارض تلك المطالب والمظاهرات مطالبا بعدم إفساد أجواء الإصلاح، تلك الاضطرابات الطلابية، في إشارة واضحة لبعدها الاستقطابي السياسي، أثارت قلق القيادات الصينية، والتي عبر عنها الإعلام الرسمي، فقد ورد في تعليق لصحيفة الشعب اليومية الرسمية على تلك الأحداث: «إن برنامج الصين الإصلاحي المستمر يتطلب بنية سياسية مستقرة، وهذا يستلزم دعم المجتمع الصيني ككل...، إن الصين لا تحتاج إلى، ويلزمها بحزم مقاومة، ما يدعى «الديمقراطية» والتي تفجر الاستقرار والوحدة»⁽⁵⁹⁾.

إن بروز فئات مثقفة متباينة في مواقفها من برنامج الإصلاح ليس مرتبطاً بالبعد الأيديولوجي والسياسي لتلك الفئات فحسب، وإنما يرتبط أيضاً بمصالحها المادية من البرنامج؛ ذلك أن قطاعات من المثقفين والطلاب (خاصة خريجي الجامعات) تعاني إما من عدم الحصول على فرص عمل مناسبة، أو على دخول منخفضة مقارنة باليد العاملة غير الماهرة، وتؤكد المصادر أن «العامل اليدوي يكسب أكثر من خريج الكلية، ولا زالت الفجوة تتسع منذ أن شرع Deng بإصلاحاته...، فبعض الأساتذة يعيشون على بيع البيض في الحرم الجامعي. فوق ذلك يمكن القول: إنه يدخل ضمن هذه الفئة من المثقفين الكتاب والمدرسون

والمفكرون الذين يعملون بمؤسسات ومراكز بحوث وجامعات حكومية اتسمت رواتبها بالجمود، وافتقدت العلاوات.⁽⁶⁰⁾ وفي هذا السياق ليس غريبا ملاحظة «أن أعدادا كثيرة من المدرسين المستائنين من انخفاض رواتبهم يتركون التدريس، وينتقلون إلى الأعمال الخاصة» ذات الدخول المجزية. إضافة إلى ذلك فإن أعدادا كثيرة من الطلبة، والذين بدأوا بتطوير شعور اللامبالاة تجاه التعليم خاصة العالي، والذي بنظرهم لم يعد يحقق العيش المناسب، أخذت بالتسرب من الدراسة والبحث عن العمل قبل إنهاء الدراسة.⁽⁶¹⁾ إضافة إلى ذلك، ومما يزيد الأمور تعقيدا، أن الدولة قررت ابتداءً من الطلبة المسجلين للعام 1989 في الكليات، ولأول مرة منذ 1949، عدم الالتزام بتوظيف الخريجين، والذين عليهم أن يجدوا الفرصة في سوق العمل⁽⁶²⁾. هذه المتغيرات الهيكلية في التوظيف، وفي فرص العمل تفسر إلى حد ما ظاهرة عدم رجوع أعداد كبيرة من الطلبة الصينيين الدارسين في الخارج، وتشير المصادر الصينية إلى أن 22,000 طالب عادوا من بين أكثر من 60,000 طالب تم إرسالهم إلى الخارج ما بين عامي 1979 و1989، كما أن أعداد الطلبة الذين عادوا من بين الطلبة الذين يدرسون على حسابهم الخاص، والبالغ عددهم 18,000، لا يتجاوز بضع مئات⁽⁶³⁾. في المقابل فإن بعض الفئات المثقفة قد استفادت من الإصلاح، أو على الأقل لم تتضرر كما تضررت المجموعات الأخرى، وينطبق هذا على تلك العناصر من المثقفين ذوي المهارات العالية جدا، والذين يعملون في الشركات أو المؤسسات ذات الاستقلالية عن الحكومة، وتقدر هذه الفئة بحوالي عشرة آلاف تنوزع على بعض الشركات أو المؤسسات الحكومية ذات الصبغة الاستقلالية⁽⁶⁴⁾. على الرغم من أن السياسة العامة للدولة والمعلنة هي، كما سبق وأشرنا إليها، سياسة الانفتاح الثقافي بما فيها رفع شأن المثقفين واحترامهم، إلا أن تلك السياسة في إطارها العملي تواجه مصاعب، أهمها: موقف المجموعات الأخرى في المجتمع الصيني. ويشير Chen Xiao إلى أنه رغم محاولات الحكومة رفع المرتبات الأساسية للمثقفين إلا أن كثيرا من الأشخاص وخاصة العمال يعارضونها على الأقل بداية⁽⁶⁵⁾. إن مقولة: «إن الفكرة القديمة والتي تنص على أن عمل العقل ليس بالعمل الحقيقي»⁽⁶⁶⁾ تلقى قبولا من بعض الفئات، ويبدو أنها تؤكد نفسها من جديد في الصين رغم محاولات الدولة الرفع من مستوى ووضع المثقفين في الصين، والتي لحقت بهم أثناء الثورة الثقافية على وجه التحديد، نتيجة لهذا التذبذب بين السياسة النظرية والسياسة العملية تجاه المثقفين، فإننا قد نجد مجموعات أخرى من المثقفين ذات مواقف غير محددة

من الإصلاح سواء كان في السلب أو الإيجاب، وذلك مخافة اتهامها بالخيانة لدورها التاريخي، وفوق ذلك فإن الفئات المثقفة ذات التوجهات العقائدية المتشددة، والتي ترى في البرنامج خروجاً عن الخط الأيديولوجي، ستجد نفسها في تناقض مع ذلك البرنامج وسياساته، والقوى المؤيدة له.

الخلاصة

حاولت هذه الدراسة انطلاقاً من نظريات التحديث، أن تستقصي حدوث ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي والسياسي كأثر لبرنامج التحديث في الصين، إن الدراسة لاحظت بدرجة كبيرة أن المجتمع الصيني يشهد حالة تنامي مجموعات كثيرة، وفي مستويات عديدة، وذات مواقف متباينة ومتعارضة، وفي أحيان متصارعة من برنامج التحديث. كما تبين من الدراسة أن تلك الظاهرة ارتبطت بتغيرات هيكلية في بيئة المجتمع الصيني، وبروز مشاكل وقضايا مست من مصالح تلك المجموعات سواء في إطارها المادي، أو الأيديولوجي، أو النفوذ السياسي والاجتماعي. إن تلك النتائج في مجملها تميل إلى دعم نظريات التحديث القائلة بأن التحديث يتبعه انبثاق مجموعات متعارضة ومتصارعة؛ لذلك فإن هذا البحث قد ساهم نظرياً في التحقق من مدى صلاحية استخدام نظريات التحديث في دراسة التحولات الاجتماعية وآثارها السياسية في الحالة الصينية. إضافة إلى ذلك، فقد ساهمت الدراسة في إلقاء بعض الضوء على علاقة الدولة بتلك المجموعات خاصة العمال والمثقفين والطلبة والبيروقراطيين والعسكر، إن مستقبل الصين - الإصلاحية مرتبط إلى حد كبير بتوجهات وعلاقات القوى لتلك المجموعات، وفي هذا السياق يقول Wan Shuyang الاقتصادي الصيني والمقيم في بكين: «إن فن حكم البلاد يتكون من تنظيم مصلحة المجموعات المختلفة، وكذلك المحافظة على توازن المجتمع»⁽⁶⁷⁾، ومع ذلك فإنه يمكننا القول: إن ذلك يحتاج إلى دراسات تفصيلية وهو ما تقترحه الدراسة، وفوق ذلك فإن مسألة التحالفات بين تلك الجماعات والفئات أو القوى الاجتماعية أو الإقليمية الصينية تحتاج إلى دراسات أخرى. أخيراً، تقترح الدراسة إجراء بعض الأبحاث والدراسات عن علاقة برنامج الإصلاح والتحديث بالأقليات القومية أو الدينية (المسلمين والمسيحيين)، وأثر ذلك على التماسك الاجتماعي والسياسي للدولة الصينية.

الهوامش

- (1) انظر :
Luo Rongxing et al. (1987, November 23) "New Conflicts Emerge with Development." Beijing Review 30 (47): 14.
- (2) انظر :
"CPC To Join KMT For Reunification." (1988, July 25) Beijing Review 31 (30): 5-6.
- (3) (1987, January 26) Beijing Review 30(4):5.
"Zhao Replaces Hu As Acting Party General Secretary."
- (4) انظر :
M.S. Serrill et al. (1988, October 10) "On a Rocky Road: Zhao puts price reform on hold." Time Magazine: 10-11; W. Burger et al. (1988, October 10) "The Big Showdown." Newsweek: 32-37; "Backdown at Beidaihe." (1988, August 19) Asiaweek: 18-19.
- (5) انظر :
"Party Meeting Focuses on Economic Order." (1988, October 10) Beijing Review 31 (41): 5-6.
- (6) المظاهرات الطلابية الأخيرة، والتي بدأت منذ أوائل أبريل 1989 وانتهت في أوائل حزيران/ يونيو نتج عنها بعض التحالفات غير المبررة أيديولوجياً، مثل وقوف D. Xiaopeng (وهو صاحب الإصلاح) مع مجموعة المحافظين تاركاً زعيم الحزب Zhao Ziyang (وهو حليفه الإصلاحي) يسقط، ولكن يمكن تفسير ذلك على أساس أن الزعيم Xiaopeng رأى بأن موازن القوة السياسية تميل لصالح مجموعة المحافظين ولذلك وقف معهم كما فعل في تجربة 1986 وسقوط Yaobang.
- (7) انظر :
"Profiles of Top Party Leaders." (1987, November 16) Beijing Review 30 (46): 14-20; "Political Bureau Veterans and Their Resumes." (1987, November 23) Beijing Review 30 (47): 25-28.
- (8) انظر :
An Zhiguo (1987, August 31) "Cultural Revolution Not to Be Repeated." Beijing Review 30 (35): 4.
- (9) انظر التقرير السنوي التالي:

- Asian Security (1984) Tokyo: Research Institute for Peace and Security p. 77.
- Zhao Ziyang (1988, November 14) "Report to the Third Plenary Session of the 13th CPC Central Committee." Beijing Review 30 (46): centrefold vii. (10)
- Zhao Ziyang (1987, November 9) "Advance Along the Road of Socialism With Chinese Characteristics." Beijing Review 30 (45): centrefold xxii. (11)
- Zhang Tiegang (1988, January 11) "Soviet Reform Programme Faces Test." Beijing Review 31(2): 16-18 (esp. 17). (12)
- "Backdown at beidaihe" (1988, August 19) Asiaweek: 19. (13)
- Zhao Ziyang (1988, November 14) Op. Cit. p: centrefold vi. (14)
- Lu Yun & Feng Jing (1988, March 21) "Anyang Begins Political Reform." Beijing Review 31 (12): 17-21 (esp. 20). (15)
- "Bureaucrat Profiteering in China." (1988, October 10) Beijing Review 31 (41): 28. (16)
- انظر: (17)
- M. O'Neill (1988, April 28) "Chinese Furious with Corruption." Riyadh Daily: 5; Dai Yannian (1988, July 4) "Clean Up Government." Beijing Review 31 (27): 4-5.
- "Deng's Big Clean Up." (1988, October 21) Asia week: 22-24. (18)
- انظر: (19)
- Gao Shangquan (1987, July 6) "Progress in Economic Reform 1979-86." Beijing Review 30 (27): 20-24.
- انظر: (20)
- Zhang Zeyu (1988, March 21) "Private Business Produces Millionaires." Beijing Review 31 (12): 14-17 (esp. 17); "Private Economy Grows." (1989, January 16) Beijing Review 32 (3): 30-31.
- Luo Rongxing et al. (1987, November 30) "Different Interest Groups Under Socialism." Beijing Review 30 (48): 14-15. (21)
- Zhang Zeyu, Op. Cit.: 14. (22)
- في المناطق الريفية (جدول رقم 2) إذا ما تم دمج الفئات الثلاث الأولى (الأقل دخلاً) في فئة واحدة من جهة والفئتين الأخيرتين في فئة واحدة من جهة أخرى يمكن ملاحظة أن الفئات الأقل دخلاً والفئات الأكثر دخلاً تمثلان على التوالي أكثر من 60٪ وأكثر من 12٪ في عام 1982، كما يلاحظ أن الفئة الأكثر غنى (أكثر من 500 يوان) قفزت نسبتها

من 1.94٪ في عام 1981 إلى 4.62 عام 1982 نلاحظ هذه الصورة في المناطق الحضرية حيث إن الفئات الثلاث الأولى (أقل من 420 يوان) والفئتين (من 600 فأكثر) تشكلان على التوالي أكثر من 30٪ وأكثر من 21٪ في عام 1982 فيما تشكل الفئة الأكثر غنى (أكثر من 720، 8.3٪ عام 1982) (انظر جدول رقم 3).

"Increase in Farmers' Income Between 1983 and 1987." (1988, August 29) Beijing Review 31 (35): 25. (24)

(25) انظر:

"Increase in Farmers' Income Between 1983 and 1987." (1988, August 29) Beijing Review 31 (35): 25; Jing Wei (1988, July 25-31) "Wuxi: Combining Agriculture and Industry." Beijing Review 31 (30): 14-18 (esp. 17-18).

Jing Wei, Op. Cit.: 17-18. (26)

(27) تبين الأرقام الصينية الرسمية أن الصين وقعت بين عامي 1979 و 1987 عشرة آلاف اتفاقية لاستخدام التمويلات الخارجية حيث تجاوزت 62 بليون دولار أمريكي، والتي استخدم منها بالفعل أكثر من 37 بليوناً (60٪)، ورغم أن الصينيين يؤكدون على أن الاستثمارات الخارجية شملت جميع المناطق، باستثناء التبت، إلا أن منطقتي Guangdong و Fujian وكلتاها تقع على الساحل قد استحوذتا على نصيب أكبر من المناطق الأخرى، ذلك أنه ما بين عامي 1979 و 1987 قد حصلتا على أكثر من 14 بليون دولار وهو مبلغ يمثل (25٪) من التمويلات الخارجية، وقد استخدم بالفعل منه 16.4٪. انظر: "Foreign Trade and Tourism." (1988, October 10) Beijing Review 31 (41): 24-25.

"Measures Aim to Cut Poverty." (1987, December 7) Beijing Review 30 (49): 6-7 (esp. 7). (28)

Soul-Searching Over Reform." (1988, December 9) Asiaweek: 32. (29)

Arab News (1988, October 11): 4. (30) ورد هذا التهديد في خبر موجز في:

"Soul-Searching Over Reform." (1988, December 9) Asiaweek: 33. (31)

Jin Qi (1988, October 24) "Controlling the Diversification of Interests." Beijing Review 31 (43): 4. (32)

"Can a Millionaire Join the Party?" (1988, September 19) Beijing Review 31 (38): 8-9. (33)

وكذلك انظر: «بكين تناقش قبول أصحاب الملايين في الحزب الشيوعي»، التايمز وردت في: الوطن (الكويتية) عدد 4884 (1988/9/25)، ص 14.

"Can a Millionaire Join the Party?" (1988, September 19), Beijing (34)

Review 31 (38): 9.

(35) انظر:

"Austerity Call Irks China's Local Officials." (1989, March 27) Arab News: 12.

(36) أنظر

"Austerity Call Irks china's Local Officials." (1989, March 27) Arab News: 12.

(37) تذكر المصادر الصينية الرسمية أن 23٪ من حوالي 180.000 مسافر يومياً من وإلى محطة سكة حديد العاصمة بكين تفد من مناطق أخرى من البلاد بحثاً عن عمل، كما أن 60٪ خلال الثمانينات، من حوالي 478000 جواله، والذين يمكنهم أكثر من ثلاثة أشهر، تعبر عن الفلاحين الذين قدموا للبحث عن عمل في المدن. وفي عام 1989 تدفق أكثر من مليون شخص من مناطق فقيرة على مدينة Guangzhou الواقعة في منطقة Guangdong المتقدمة اقتصادياً، بحثاً عن العمل، وقد أثار هذا التدفق قلق وإهتمام سلطات المنطقة، والتي عملت على إقناع أولئك الأشخاص بالعودة إلى مناطقهم انظر:

"Vagrants In the Capital." (1988, August 29) Beijing Review 31 (35): 29; "One Million Job Seekers." (1989, March 13) Beijing Review 32 (11): 7.

(38) "Vagrants In the Capital: (1988, August 29), Beijing Review 31 (35): 29.

(39) Chen Xiao (1988, November 14) "Causes Given for Income Unfairness." Beijing Review 31 (46): 25.

(40) "China: Chicken Feed." (1988, November 26) The Economist 309 (7578): 62.

(41) Dai Yannian (1988, August 15) "Dealing With Unfair Income Gaps." Beijing Review 31 (33): 4.

(42) "The Balance Sheet: Winners, Losers." (1987, November 6) Asiaweek: 34.

(43) انظر:

"The Reform of China's Labour System." (1988, December 19) Beijing Review 31 (51): 17-19; Zhang Zeyu (1988, December 19) "Enterprises Optimize Labour Organization." Beijing Review 31 (51): 19-22.

(44) "The Reform of China's Labour System." (1988, December 19) Beijing Review 31 (51): 17-18.

"The Reform of China's Labour System." (1988, December 19) (45)
Beijing Review 31 (51): 17-18.

(46) انظر:

Feng Tiyun & Wu Honglin (1989, February 27) "The Rural Private Economy." Beijing Review 32 (9): 18; "The Reform of China's Labour System." (1988, December 19) Beijing Review 31 (51): 19.

"The Reform of China's Labour System." (1988, December 19) (47)
Beijing Review 31 (51): 19.

(48) إن العناصر العمالية التي اشتركت مع الطلبة المتظاهرين في الفترة ما بين أبريل ويونيو 1989 يمكن أن تكون من تلك الفئات.

(49) انظر:

"Deng's Bing Clean Up." (1988, October 21) Asiaweek: 23-24.

"PLA Officers Made Generals." (1988, September 26) Beijing Review (50)
31 (39): 7-8.

(51) إن المظاهرات الطلابية التي اندلعت بين أبريل ويونيو 1989، وموقف الجيش منها، تعكس مدى قوته السياسية، ومع ذلك فقد يستعيد جزءاً من تلك القوة إذا ما تم استخدامه لحسم الصراع القائم، وإنهاء حالة الاضطراب، هذا وقد تم بالفعل استخدام الجيش لسحق الطلبة في ساحة Tiananmen في بكين ومناطق أخرى، انظر:

Russel Watson et al. (1989, June 12) "Beijing Bloodbath."
Newsweek: 24-29.

(52) انظر:

Zhou Guangzha (1988, November 7) "Developing Science and Technology In China." Beijing Review 31 (45): 14 - 18; LiLi (1988, June 13) Review 30 (2): 4. "Higher Education: Reforming and Restructuring the System." Beijing Review 31 (24): 21-26.

(53) انظر:

"Overseas Students: The World of Education." (1989, March 13)
Beijing Review 32 (11): 15-16.

(54) وكذلك المظاهرات الطلابية التي حدثت بين أبريل ويونيو 1989 والتي شارك فيها مئات الألوف من الطلبة والمثقفين والصحفيين، كما أن عناصر عمالية وبعض موظفي الدولة قد انخرطوا في هذه المظاهرات، انظر:

D. Benjamin (1989, May 29) "State of Siege." Time: 10-18; "Deng Strikes Back." (1989, June 5) Newsweek: 19-22.

An Zhiguo (1987, January 12) "Democracy and Legal System." (55)

المصادر العربية

- المؤسسة العربية للدراسات والنشر
1982 الصين واليابان والشرق الأقصى. بيروت، لندن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ومركز العالم الثالث للدراسات والنشر.

المصادر الأجنبية

- Barnett, A.D.
1981 China's Economy in Global Perspective. Washington, DC: The Brookings Institution.
Barnett, A.D. & Clough, R.N. (Eds.)
1986 Modernizing China: Post Mao Reform and Development. Boulder, CO: Westview.
Black, C.
1966 The Dynamics of Modernization. New York: Harper & Row.
Cheng, C.Y.
1983 "Economic Development in Taiwan and Mainland China: A Comparison of Strategies and Performance". Asian Affairs (Spring): 60-85.
Congressional Quarterly
1980 China, US Policy since 1945. Washington, DC: Congressional Quarterly Inc.
Dreyer, J.T.
1988 "The Reorganization and Streamlining of the Chinese People's Army." pp. 173-185 in Yu-Ming Shaw (Ed.), Changes and Continuities in Chinese Communism Vol I: Ideology, Politics and Foreign Policy. Boulder, CO: Westview.
Eisenstadt, S.N.
1966 Modernization: Protest and Change. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
Finkle, J.L. & Gable, R.W. (Eds.)
1971 Political Development and Social Change. New York: John Wiley.
Godwin, P.H.B.
1986 "The Chinese Defence Establishment in Transition: The Passing of a Revolutionary Army?" pp. 63-80 in A.D. Barnett & R.N. Clough (Eds.), Modernizing China. Boulder, CO: Westview.

Harding, H.

- 1986 "Political Development in Post-Mao China." pp. 13-38 in A.D. Barnett & R.N. Clough (Eds.), *Modernizing China*. Boulder, CO: Westview.

Huntington, S.

- 1968 *Political Order in Changing Societies*. New Haven, CT: Yale University Press.

Kautsky, J.

- 1972 *The Political Consequences of Modernization*. New York: John Wiley.

Levy, M.J.

- 1966 *Modernization and the Structure of Society*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Link, P.

- 1986 "Intellectuals and Cultural Policy After Mao." pp. 81-102 in A. D. Barnett & R.N. Clough (Eds.), *Modernizing China*. Boulder, CO: Westview.

Mason, D.

- 1984 "China's Four Modernizations: Blueprint for Development or Prelude to Turmoil." *Asian Affairs* 11: 4 (Fall): 42-69.

Moody, P.R.

- 1988 "Spiritual Crisis in Contemporary China: Some Preliminary Explorations." pp. 127-153 in Yu-Ming Shaw (Ed.), *Changes and Continuities in Chinese Communism Vol. I: Ideology, Politics and Foreign Policy*. Boulder, CO: Westview.

Perkins, D.H.

- 1986 "The Prospects for China's Economic Reforms." pp. 39-62 in A. D. Barnett & R.N. Clough (Eds.), *Modernizing China*. Boulder, CO: Westview.

Perlmutter, A.

- 1971 "The Praetorian State and the Praetorian Army: Toward A Taxonomy of Civil-Army relations in Developing Politics." pp. 305-324 in J. L. Finkle & R.N. Gable (Eds.), *Political Development and Social Change*. New York: John Wiley.

Phillips, C.H.

- 1980 "China's New Economic Revolution-A Preview of the 1980s." pp. 44-51 in T. N. Wang (Ed.), *Business with China: An International Reassessment*. New York: Pergamon.

Whyte, M.K.

- 1986 "Social Trends in China: The Triumph of Inequality?" pp. 103-123 in A. D. Barnett & R. N. Clough (Eds.), Modernizing China. Boulder, CO: Westview.

Wu, A. C.

- 1988 "Whither Mainland China: On the Theoretical Study Campaign." pp. 153-172 in Yu-Ming Shaw (Ed.), Changes and Continuities in Chinese Communism, Vol. I: Ideology, Politics and Foreign Policy. Boulder, CO: Westview.

Ziyang, Z.

- 1982 China's Economy and Development Principles. Beijing: Foreign Language Press.

تاريخ استلام البحث: 1989/7/11.

تاريخ اجازة البحث: 1990/6/25.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن مجلة العلوم الاجتماعية، عن توفر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة - الكويت 13055

أو الاتصال تلفوياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 2549387 - 2549421

ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها

ثمن المجلد للأفراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها

ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها